ملخص التربية المدنية الثلاثي الثالث(سابعة أساسي)

الدرس الأول: المجتمع فضاء منظم بقانون

-المجتمع هو مجموعة من الأفراد يعيشون معا في مكان ما تجمعهم مصالح مشتركة و شعور بوحدتهم الاجتماعية و يرتبطون بتراث ثقافي معين و يكونون مجموعة من المؤسسات تنظم العلاقات في ما بينهم.

-القانون هو مجموعة القواعد و الأحكام العامة التي يتبعها الناس في علاقاتهم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و المدنية و تنفذها الدولة بواسطة المحاكم. تقوم هذه القوانين بعدة وظائف، فهي تنظم العلاقات داخل المجتمع وتنظم العلاقات بين الأفراد والسلطة وبين مؤسسات المجتمع وتضبط الحقوق والواجبات. للقوانين فوائد كثيرة فهي تنظم المجتمعات وتطورها. لا يمكن للشعوب أن تتطور إلا باحترام القانون وضمان سيادته.

-كل أفراد المجتمع متساوون في الحقوق و الواجبات و هو سواء أمام القانون. يتمتع المواطن بحقوقه كاملة بالطرق والشروط المبينة بالقانون ولا يحد من هذه الحقوق إلا بقانون يتخذ لاحترام حقوق الغير ولصالح الأمن العام.

الدرس الثاني: المجتمع مجال التعايش بين الأفراد والمجموعات

-الفرد هو ذات مادية غير قابل للتجزئة و هو كائن معنوي مستقل بذاته تربطه مع المجتمع علاقات تمكنه من تلبية حاجاته. أما الجماعة فهي مجموعة من أفراد لهم أهداف مشتركة وتربط بينهم علاقات.

-التعايش هو القبول بوجود الآخر و العيش معه جنبا إلى جنب بدون سعي إلى إلغائه أو الإضرار به سواء كان هذا الآخر فردا أو حزبا سياسيا أو طائفة دينية فالتعايش بين أفراد المجتمع لا ينفي حقهم في الاختلاف, فمن الضروري قبول الأفراد و الجماعات بالاختلاف بينهم باعتباره عامل إثراء و يمارس هذا الحق في نطاق احترام حقوق الآخرين. إن هذا الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى التصادم والصراع بين مختلف مكونات المجتمع فمساحة الاختلاف بين البشر هي جزء من قانون الوجود الإنساني.

- لضمان التعايش السلمي داخل المجتمع ينبغي أن تسود قيم التسامح واحترام حق الاختلاف والحوار ونبذ التطرف والتعصب والتمييز بين الأفراد والمجموعات. إن التسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم لهم الحق في العيش بسلام.

-إن التعايش ضروري لإشاعة السلم و التقدم و العدل و الديمقراطية سواء داخل البلد الواحد أو بين الشعوب.

الدرس الثالث: المجتمع مجال لممارسة الأنشطة السياسية والثقافية والاقتصادية

-المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات و السياسات التي يتخذونها .

-قانون الأحزاب السياسية هي مجموعة الأحكام القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية و الصادرة بموجب القانون عدد 32 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس.

- يمثل المجتمع الإطار الأنسب لممارسة مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية. تخضع ممارسة هذه الأنشطة إلى قوانين تنظمها (الدستور، قانون الجمعيات، قانون الأحزاب، قانون الصحافة...). تساهم في هذه الأنشطة مختلف مكونات المجتمع (أفراد، مجموعات، منظمات، جمعيات، أحزاب...). بقدر ما تكون هذه المشاركة واسعة وشاملة بقدر ما يستفيد المجتمع من مختلف طاقاته فيتحقق له الرقي والتقدم وتضمن له التنمية المستديمة.

9raya.tn موقع